مجلة كامبريدج للبحوث العلمية

مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز كامبريدج
للبحوث والمؤتمرات في مملكة البحرين

العدد ـ ٣٦
آب ـ ٢٠٢٤

CJSP
ISSN-2536-0027

صدر العدد بالتعاون مع
جامعة المشرق
العراق بغداد . طريق المطار الدولي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

الابعاد الاستراتيجية في علاقة الصين مع دول البحر الكاريبي

د. نور حسين الرشدي
جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية/ قسم الجغرافية التطبيقية
Noor.hussain@uokerbala.edu.iq-

المستخلص

تعود علاقة الصين مع دول البحر الكاريبي إلى ما يقارب ٥٣ عام أي في العام ١٩٧١ كانت في البداية عبارة عن علاقات وروابط ثقافية أكثر منها علاقات اقتصادية لكنها تطورات في الآونة الأخيرة لتشمل العلاقات الاقتصادية أن التوجه الصيني يهدف الى خلق فرص عمل للسكان الصينيين إضافة إلى تصريف منتجاتها اوفتح أسواق جديدة لها إضافة إلى خلق أصدقاء جدد لها في المجتمع الدولي خاصة إن هذه الدول قوة تصويتية في الامم المتحدة وفي نفس الوقت تنظر دول البحر الكاريبي إلى الصين على أنها دولة تقدم مساعدات إنسانية وهي بديل عن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إضافة إلى أن دول البحر الكاريبي تنظر إلى الصين على أنها مساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وتقديم المساعدات التنموية لذلك بدأت الصين تعزز من علاقاتها بعد زيارة الرئيس الصيني إلى منطقة البحر الكاريبي في العام ٢٠١٣ وتنظم الصين استثمارات في دول البحر الكاريبي عن طريق ثلاثة أنواع من الاستثمارات وهي الشركات الصينية التي تستثمر في الاقتصاد وفي الصناعات وكذلك تمويل البناء الشركات التي تمول البناء وقد قدمت الشركات الصينية ما بين العام ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٠ الكثير من الاستثمارات وعاها في جامايكا والباهاما وتريدين تريني داد وتوباغو جويانا ، كما شاكت الصين في منطقة البحر الكاريبي من خلال المشاركات الأمنية والعسكرية والتي أثارت القلق ما بين المسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما أعلنته الصين من خلال كتابها الأبيض لسنوات ٢٠٠٨، ٢٠١٥، ٢٠١٨ ، كما تناول البحث التنافس الأمريكي الصيني في منطقة البحر الكاريبي مع استمرار الولايات المتحدة على دعم تايوان وسعيها في احتواء الصين في المحيطين الهادي والهندي وأماكن أخرى.

Abstract:

China's relationship with the Caribbean countries dates back to about ٥٣ years, that is, in ١٩٧١. It was initially more about cultural relations and ties than economic relations were, but it has recently developed to include economic relations. The Chinese approach aims to create job opportunities for the Chinese population in addition to marketing its products or opening new markets for it, in addition to creating new friends for it in the international community, especially since these countries are a voting power in the United Nations. At the same time, the Caribbean countries view China as a country that provides humanitarian aid and is an alternative to the United States and the European Union. In addition, the Caribbean countries view China as a contributor to the economic and social development of the region and providing development aid. Therefore, China began to strengthen its relations after the Chinese President's visit to the

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

Caribbean region in ٢٠١٣. China organizes investments in the Caribbean countries through three types of investments: Chinese companies that invest in the economy and industries, as well as construction financing companies that finance construction. Chinese companies have provided many investments between ٢٠١٩ and ٢٠٢٠, including in Jamaica, the Bahamas, Trinidad and Tobago, Guyana, and China has also participated in the Caribbean region. Through security and military engagements that have raised concerns among US military officials, China announced this through its white papers for the years ٢٠٠٨, ٢٠١٥, and ٢٠١٨. The research also addressed the US-China competition in the Caribbean region, with the US continuing to support Taiwan and seeking to contain China in the Pacific and Indian Oceans and elsewhere.

المقدمة

لقد أزداد الوزن الاقتصادي للصين في الاقتصاد العالمي بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي وقد أصبح الاقتصاد الصيني في عام ٢٠١٠ ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة، متجاوزًا اليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وتمثل الصين نصف الناتج المحلي الإجمالي المجمع للدول الأربع المعروفة باسم مجموعة البريكس (البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين) ، واصل الاقتصاد الصيني النمو بمعدل ٩.١% ونجحت البلاد في ترسيخ مكانتها كواحدة من الجهات الفاعلة الرائدة في الاقتصاد العالمي ، بدأت الصين تتوسع نحو نطاقات جغرافية متنوعة وباتجاهات مختلفة فمنذ ان أعلنت عن استراتيجيتها البحرية للتعزيز من اقتصادها من خلال مشاريعها الاقتصادية الضخمة المتمثلة بمبادرة الحزام والطريق وكذلك من خلال مشاريعها واستثماراتها الخارجية في الدول عن طريق شركاتها الرائدة في جميع المجالات إضافة الى تقديمها للقروض الميسرة للدول من اجل بناء وتطوير مشاريعهم الإنمائية لذلك اتجهت الصين هذه المرة نحو منطقة البحر الكاريبي وعملت على توسيع وتنويع علاقاتها على مدى العقد الماضي ورغم أن المصالح الاقتصادية هي المحرك الرئيسي لأنشطتها في المنطقة، فإن الصين تكرس اهتماماً متزايداً لمتابعة الأهداف السياسية والأمنية إلى حد ما، بما في ذلك كسب الدعم الدولي لمبادراتها الدبلوماسية، والضغط على الدول لقطع العلاقات مع تايوان، وتعميق العلاقات العسكرية ، ونظرا لعمق علاقة الصين مع دول البحر الكاريبي فقد تناول البحث عدة محاور منها الموقع الجغرافي للبحر الكاريبي واهميته بالنسبة للصين ، كذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والدبلوماسية للصين مع دول البحر الكاريبي وكما تناول البحث ابرز التحديات التي تواجه الصين في استراتيجيتها اتجاه هذه المنطقة وما هو الرد الأمريكي على علاقة الصين مع دول البحر الكاريبي ، وانطلاقا من هذه المقدمة يطرح البحث تساؤل مهم وهو :

ماهي استراتيجية الصين أتجاه دول البحر الكاريبي؟ وماهي ابعادها ؟ ويجيب الباحث عن هذا التساؤل من خلال فقرات البحث . وقبل الخوض في تفاصيل البحث لابد من تناول الموقع الجغرافي لمنطقة الكاريبي واهميتها بالنسبة للصين والولايات المتحدة

اولاً: الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الكاريبي:

لقد تغير تعريف المنطقة على مر القرون ، فقد كان يستخدم هذا المصطلح الذي يرمز الى "جزر الهند الغربية" أو "جزر الأنتيل" في القرن العشرين، في الوقت الحاضر، تعني جزر الهند الغربية الجزر الناطقة

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

باللغة الإنجليزية فقط، مثل "جزر الأنتيل الإنجليزية" ، يمكننا أيضًا العثور على تعبيرات أخرى في الأدبيات الجغرافية مثل "حوض الكاريبي العظيم" أو "البحر الأبيض المتوسط الأمريكي" أو التي تدل على منطقة أكبر تضم جزر الكاريبي وخليج المكسيك والجزء الشرقي من أمريكا الوسطى والسواحل الشمالية لفنزويلا وكولومبيا في أمريكا الجنوبية. الاستثناء هو غيانا، والتي ليست جزءًا من هذا التعريف، تحاول الأدبيات الجغرافية ربط منطقة الكاريبي ماديًا بالبحر الكاريبي، وعلى هذا النحو، تشير منطقة الكاريبي إلى ما يقرب من ٧٠٠٠ جزيرة (مقسمة إلى جزر الأنتيل الكبرى والصغرى) المحاطة بالبحر الكاريبي، جنوب شرق خليج المكسيك، شرق أمريكا الوسطى والمكسيك، وشمال أمريكا الجنوبية ، والاستثناءات هي جزر الباهاما وجزر توركس وكايكوس (أرخبيل لوكايان) في المحيط الأطلسي، والتي ليس لها خطوط ساحلية على البحر الكاريبي، ولكنها كجزء من منطقة الكاريبي وفقًا أطلس الكاريبي من ناحية أخرى، فإن تفسير "منطقة الكاريبي القارية" خارج "منطقة الكاريبي الجزرية"، جنبًا إلى جنب مع دول أمريكا الوسطى والجنوبية، التي قد يكون لها خطوط ساحلية على البحر الكاريبي، ومن الأمثلة على هذه المنطقة كولومبيا، حيث يُعرف أن هناك ثلاث مناطق (الكاريبي والمحيط الهادئ والأنديز) مميزة. وتشمل منطقة الكاريبي الساحل الشمالي لكولومبيا وجزر سان أندريس بالقرب من نيكاراجوا وتبلغ المساحة الإجمالية لمنطقة البحر الكاريبي ١٣٢.٢٨٨ كيلومترًا مربعًا، وهو ما يمثل ربع المساحة الإجمالية لكولومبيا، ويعيش بها ما يقرب من تسعة ملايين شخص يتحدثون نوعًا من اللهجة الكاريبية الإسبانية ولديهم العديد من العناصر الكاريبية في ثقافتهم، ووفقًا للجغرافي رومان كروز، فإن تعريف منطقة أوسع خارج جزر الكاريبي على أنها "كاريبي" يعتمد على الهوية الاقتصادية أكثر من الاسس الجيومرفولوجية[١] ، وفيما يخص العوامل السكانية والاقتصادية ، تشترك جزر الكاريبي في بعض السمات الاجتماعية والاقتصادية المشتركة، مثل تركيز السكان المختلطين عرقيًا وثقافيًا في المناطق الساحلية، والتركيز على المحاصيل النقدية مثل قصب السكر والموز، ونمو السياحة وأهميتها. من ناحية أخرى، تظهر الدول تباينات كبيرة فيما يتعلق بالأنظمة السياسية، وتوزيع السكان، والوصول إلى الخدمات العامة، والاستقرار الاقتصادي، وأولويات التنمية الاقتصادية الدولة الأكثر سكانًا هي كوبا (أكثر من ١١ مليونًا)، وهي أيضًا الأكبر من حيث المساحة، والأقل سكانًا هي مونتسيرات (٥٠٠٠)، وهي الأصغر من حيث المساحة، تعد الكثافة السكانية العالية، وخاصة في المناطق الساحلية، سمة مشتركة لهذه الجزر الصغيرة. في العديد من الدول التي، تتجاوز الكثافة السكانية ٢٠٠/كم٢، وتصل إلى أكثر من ٦٠٠/كم٢ في بربادوس، تفرض مثل هذه الكثافة السكانية العالية ضغوطًا هائلة على النظم البيئية للجزر، تتجاوز نسبة سكان الحضر، الذين يتركزون في المناطق الساحلية، تلك الموجودة في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ككل وأظهرت اتجاهًا متزايدًا على مدى العقود القليلة الماضية، ويوجد تباين كبير بين الدول فيما يتعلق بالفقر، حيث يبلغ أعلى معدل للفقر ٥٣٪ في هايتي وأدنى معدل ١٤٪ في بربادوس، كما صنفت منظمة الأغذية والزراعة هايتي كدولة تعاني من عجز غذائي منخفض الدخل. تشمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية السياحة والزراعة التصديرية واستخراج المعادن (البوكسيت والبترول) ، تاريخيًا، اعتمدت عائدات التصدير للعديد من الجزر على الزراعة (قصب السكر والموز بشكل أساسي). كانت الزراعة مصدرًا رئيسيًا لعائدات النقد الأجنبي والعمالة والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في دول منطقة البحر الكاريبي وتساهم بما يصل إلى ٢٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني

[٢] ينظر الى خريطة (١) الموقع الجغرافي لمنطقة البحر الكاريبي

المصدر: https://www.nationsonline.org/oneworld/map/Caribbean-political-map.htm

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثانياً المصالح الاستراتيجية للصين في منطقة البحر الكاريبي:

بدأت العلاقة بين الصين ودول البحر الكاريبي في العام ١٩٧١مع غيانا، أي قبل ٥٣ عامًا، وكانت في معظمها عبارة عن روابط ثقافية أكثر منها اقتصادية وتجارية لكنها تطورت في الآونة الأخيرة لتشمل المجالات آنفة الذكر، لكن السؤال المطروح ماهي توجهات الصين نحو منطقة البحر الكاريبي، فيرى بعض الباحثين بأن الصين تروم من خلال هذا التوجه الى خلق فرص عمل لسكانها الذين فاق عددهم المليار و٣٠٠ مليون نسمة، إضافة الى تصريف الفائض من المنتجات فبالتالي فتح أسواق جديدة، وارباح مقابل الاستثمارات في تلك الدول إضافة الى خلق أصدقاء في المجتمع الدولي ، فيما يرى البعض الى ان هنالك دوافع سياسية ودبلوماسية تتعلق بتايوان وسعي الصين المستمر حتى تكون قوى عظمى سياسياً واقتصاديا [٣]. ويمكن التحدث بشيء من التفصيل عن المصالح المتبادلة بين الصين ودول البحر الكاريبي، فيأتي اهتمام دول البحر الكاريبي بالصين لعدة أسباب واهمها:

١. تتعامل دول الكاريبي مع الصين بسبب صعودها المستمر وما يحمله من آفاق مستقبلية:

وهو ما يعني المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وهذا يعني ان الصين قادرة على تقديم المساعدات والاستثمارات التنموية والفرص لتنويع العلاقات التجارية والاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي، وتنظر منطقة الكاريبي إلى الصين كمصدر لمساعدات التنمية والاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة لتطوير المنطقة على المدى الطويل، وبذلك تعتبر الصين العضوية في بنك التنمية الكاريبي وبنك التنمية للبلدان الأمريكية أمرًا مهمًا لتعميق التعاون الاقتصادي مع المنطقة.

٢. تنظر دول منطقة البحر الكاريبي إلى الصين على انها دولة وسيطة بين منطقة البحر الكاريبي والدول المتقدمة في المحافل الدولية.

ينظر إلى الصين على انها قادرة على سد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، إضافة لذلك ترغب منطقة البحر الكاريبي في التحالف مع الصين، بسبب الإمكانات التي تمتلكها الصين لتحويل الاقتصاد العالمي.

٣. تعتبر الصين بديلاً لتقديم المساعدات الانمائية التي تقدمها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي

بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فقد قل الاهتمام بها على الرغم من موقعها الجغرافي البالغ الاهمية مقارنة بأفريقيا التي حظيت باهتمام كبير من قبل تلك الدول، فقد شهدت منطقة البحر الكاريبي تراجعاً في الاهتمام والمساعدات الأميركية منذ بداية التسعينيات، وتنجذب دول الكاريبي إلى سياسة الحياد الصينية وسياسة عدم التدخل ، إضافة الى سياسة القروض الصينية وما تقدمه من تسهيلات لتلك الدول وبالتالي تمثل الصين إلى جانب اللاعبين الآخرين في منطقة البحر الكاريبي، ثقلًا موازنًا للنفوذ الاقتصادي والسياسي للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي.[٤].

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

ثالثاً: العلاقات السياسية والدبلوماسية:

بعد الزيارة التي قام بها الرئيس شي جين بينج إلى منطقة البحر الكاريبي في يونيو/حزيران ٢٠١٣، بعد أقل من عام من توليه منصبه، كانت مؤشراًعلى ان الحكومة الصينية قامت برفع منطقة البحر الكاريبي على أجندة السياسة الخارجية للصين، في حين سلفه لم يزر المنطقة الا في وقت متأخر من رئاسته) وهذا يعني نية الصين مواصلة توسيع وتعميق مشاركتها مع المنطقة على المدى القريب. وكانت الدبلوماسية الصينية في منطقة البحر الكاريبي (وفي العديد من البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية) حتى عام ٢٠٠٨ تهدف بشكل شبه حصري إلى تأمين الاعتراف الدبلوماسي بجمهورية الصين الشعبية، التي كانت تتنافس مع تايوان لعقود من الزمن للحصول على الاعتراف الدبلوماسي ، وفي عام ٢٠٠٨، اتفقت بكين وتايبيه على هدنة بشأن ما يعرف بدبلوماسية "دفتر الشيكات"، لكسب الاعتراف الدبلوماسي من قبل الدول وعلى الرغم من الهدنة، لا تزال الصين تسعى إلى تعزيز موقفها في المنطقة تجاه تايوان ، تحتفظ بكين ببعض العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول الكاريبي الخمس التي لا تزال تعترف بتايوان (هايتي، وجمهورية الدومينيكان، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين)، في الواقع، جمهورية الدومينيكان، التي تعترف بتايوان ليس لديها علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين، وكانت ثالث أكبر شريك تجاري للصين في المنطقة في عام ٢٠١٣، ولا تقتصر الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الصين في منطقة البحر الكاريبي على التنافس على النفوذ مع تايوان. كما أنها تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أخرى:

- تعمل بكين، من خلال الإدارة الدولية للحزب الشيوعي الصيني على تنمية العلاقات مع جماعات المعارضة والقادة الصاعدين في جميع أنحاء المنطقة، كما تفعل على مستوى العالم.
- تلعب السفارات الصينية في منطقة البحر الكاريبي دوراً هاماً في التواصل مع الصينيين العاملين في الخارج والجاليات الصينية في الخارج في المنطقة [٥].
- وتمثل دول الكاريبي كتلة تصويتية في مؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، مما يجعلها جذابة للصين لأنها تعمل على تعزيز مصالح السياسة الخارجية ولهذا السبب، وربما لإظهار التزامها بالتعاون بين بلدان الجنوب، تفيد التقارير أن الصين تعمل على توسيع حجم تواجدها الرسمي في العديد من دول الكاريبي، وبالتالي فان المشاركة الاقتصادية الإنمائية للصين جعلت منها خيارا جاذبا مؤيدا للاعتراف بها مقابل العدد القليل من الدول التي تعترف بتايوان[٦].

رابعاً: الأبعاد الاقتصادية في علاقات الصين مع دول البحر الكاريبي

في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأت معظم دول الكاريبي في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين وكانت التجارة الثنائية بين مجموعة الكاريبي (كاريكوم) والصين قد بلغت ٣.٤ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٨، من مجموع ٤٦ مليار دولار أمريكي وهو إجمالي تجارة الدول الكاريبية.

ويمكن ملاحظة ثلاث أنواع من الاستثمارات الصينية في منطقة البحر الكاريبي

أ -**الشركات الصينية** التي لها تأثير تراكمي في اقتصاد المنطقة وتستثمر هذه الشركات في قطاعات مثل السياحة في جزر البهاما وبربادوس، وفي قطاع صناعة النفط في غيانا وان تأثيرهم تراكمي بسبب وجود مستثمرين آخرين متعددي الجنسيات

ب-**الشركات الصينية التي تستثمر في بعض الصناعات**، وقد تمكنت هذه الشركات من خفض التكاليف التي تتعلق بالإنتاج كما هو الحال في جامايكا، وقد ساعدت الاستثمارات الصينية التي تجاوزت ٢٦٠ مليون دولار أمريكي في الحفاظ على قطاع السكر في الدولة قائمًا لعدة سنوات، كما تمكنت شركة جيوكوان للحديد والصلب من إعادة مصنع (Alpart)في جامايكا لمعالجة الألومينا إلى العمل بعد أن كانت قد توقفت عن

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

العمل لمدة تسع سنوات، وقد تضمن استراتيجية هذه الشركة الصينية خفض التكاليف واستخدام العمالة الصينية بمستويات مختلفة من التأهيل، مع الطلب على العمالة المحلية، تبقى الاسئلة المطروحة حول الآفاق التنموية لهذا الاستثمار وغيره ، والتي غالبًا ما كانت هدفًا للانتقاد بسبب استغلال العمالة والآثار البيئية والصحية العامة.

ج-**النوع الثالث من الاستثمار الصيني** ينطوي على مزيج من شركات التمويل والبناء الحكومية الصينية وقد حققت شركات البناء الصينية أولى خطواتها في المنطقة في العام ٢٠٠٧ ، وكما يشارك المقاولون الصينيون في توسيع الموانئ والمطارات (مثل أنتيغوا وبربودا ، وغيانا) ، وبناء الطرق (في جزر الباهاما ، وجامايكا) ، وبناء وإعادة تأهيل الفنادق والمنتجعات (مثل جزر البهاما ، باربادوس ، غيانا)، تطوير المباني الحكومية والمستشفيات (مثل أنتيغوا وبربودا وترينيداد وتوباغو) ومراكز المؤتمرات وقاعات المحاضرات (مثل أنتيغوا وبربودا وغيانا وجامايكا وترينيداد وتوباغو) وتخطيط المجمعات الصناعية (مثل أنتيغوا وجامايكا وترينيداد) [٧]، وتجدر الإشارة الى إن هذه الاستثمارات مقيدة بعدد محدود من القطاعات ، وتميل إلى التأكيد على البنى التحتية واستغلال الموارد الطبيعية، ومثال على ذلك في العام ٢٠١٧ ، عندما ظهرت أنباء تفيد بأن بنك التنمية الصيني ساعد حكومة غرينادا في صياغة استراتيجية تنمية وطنية تتضمن إنشاء طريق سريع ، وخط سكة حديد ، وميناء للمياه العميقة ، ومزرعة رياح ، وتحديث مطار موريس بيشوب الدولي ، في حين أن رئيس وزراء غرينادا قد اوضح أنه تم الاتصال بأطراف أخرى وأن الصين فقط هي التي استجابت ، وأنه في النهاية أي خطة وطنية سيكون على الشعب اعتمادها ، وهذه القضية كما يراها البعض انها تعزز من التبعية للدول التي اعتمدت على النماذج الخارجية للتنمية[٨] ، ولكن ومن وجهة نظر أخرى ، فإن الأنشطة الاقتصادية الصينية في منطقة البحر الكاريبي تعكس وتعزز أهداف الصين الدبلوماسية والسياسية إن استخدام الصين للشركات المملوكة للدولة والتمويل الذي ترعاه الدولة يسمح لبكين بدمج العديد من الأنشطة الاقتصادية في الخارج في استراتيجيتها الدبلوماسية بطريقة لا تستطيع معظم الدول الأخرى القيام بها، وتحظى مثل هذه المشاريع بطبيعتها باهتمام واسع النطاق من السكان المحليين وكذلك القادة والمراقبين الأجانب، مما يوفر للصين فرصًا للاستفادة من مشاركتها الاقتصادية لتحقيق فوائد دبلوماسية ضخمة.

وعلى ما يبدو أن أغلب حكومات منطقة الكاريبي ترحب بالاستثمارات الصينية، وخاصة في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية، وقد وقعت الصين معاهدات استثمار ثنائية مع جزر البهاما، وبربادوس، وكوبا، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو، وقد بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني المتجه إلى الخارج في منطقة البحر الكاريبي ٦٢.١ مليار دولار أمريكي في العام ٢٠١٢ ،[٩]. ويمكننا استعراض بعض من الاستثمارات التي قدمتها الشركات الصينية الى الدول الكاريبية في السنوات ٢٠١٩-٢٠٢٠ .

ففي جامايكا، قدمت الشركات الصينية ما يقرب من مليار دولار من قروض البناء من خلال برنامج تطوير البنية التحتية في جامايكا بقيمة ٤٠٠ مليون دولار وخليفته، وهو برنامج تطوير البنية التحتية الرئيسية بقيمة ٣٥٠ مليون دولار، وبناء الطريق السريع بين الشمال والجنوب بقيمة ٢٧٠ مليون دولار. ويربط العاصمة كينغستون بمنطقة أوتشو ريوس السياحية. وفي أبريل ٢٠٢٠، استحوذت شركة China Merchants Port Holdings على ميناء الحاويات في كينغستون والتزمت باستثمار ٢.٧ مليار دولار لتحسينه، وفي مجال التعدين، اشترت شركة جيسكو الصينية منجم ألبارت للبوكسيت، ووعدت باستثمار ١.٥ مليار دولار لتحويل المنشأة إلى مركز صناعي رئيسي [١٠] ، ورغم أن المشاريع مع الصين ازدهرت أيضا في ظل حكومات حزب الشعب الوطني، فإن رئيس الوزراء أندرو هولينيس وحزب العمال الجامايكي

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لعب دورا رئيسيا في توسع الصين الكبير في الدولة، خلال زيارته للصين في نوفمبر ٢٠١٩، أعلن اهتمامه بتوسيع تعاون جامايكا مع الصين في مجالات متعددة، وفي **جزر البهاما**، قامت شركة البناء الصينية في الأمريكتين ببناء منتجع باها مار بقيمة ٤.٢ مليار دولار، مع شريك الأعمال المحلي ساركيس إزميرليان، والذي تملكه الآن شركة تشاو تاي فوك الصينية التي تتخذ من ماكاو مقراً لها، وتقوم شركة Hutchison الصينية أيضًا بتشغيل ميناء فريبورت للحاويات، بالإضافة إلى ميناء فريبورت منتجع جراند لوكايان في ناسو، واستثمرت شركات صينية أخرى في فنادق جزر البهاما في جزيرة ناسو أيضًا، **وفي ترينيداد وتوباجو**، اقترحت شركة تشاينا هاربر، التي لديها مشاريع متعددة في البلاد، إنشاء منشأة حوض جاف إقليمية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار في لا بري، في حين وعد كونسورتيوم من المستثمرين الصينيين بإنشاء منطقة صناعية بقيمة ١٠٢ مليون دولار تسكنها شركات صينية، وكما هو الحال في جامايكا، فإن إعادة انتخاب الحركة الوطنية الشعبية في ترينيداد وتوباغو في أغسطس ٢٠٢٠، بقيادة رئيس الوزراء كيث رولي، تمهد الطريق أمام الصين لتوسيع موقفها في ترينيداد وتوباغو.

وفي جويانا، تمتلك شركة النفط الصينية CNOOC حصة تبلغ ٢٥% في الكونسورتيوم الذي تقوده شركة إكسون موبيل والذي يسيطر على أكثر من ٦ ملايين برميل من النفط القابل للاستخراج. تتمتع شركات البناء الصينية وغيرها من الشركات أيضًا بمكانة قوية في البلاد، حيث قامت ببناء فندق الأعمال الرئيسي في البلاد، وهو فندق ماريوت، وقامت بتوسيع منافسها، بيجاسوس، بقيمة ١٠٠ مليون دولار، بالإضافة إلى مشاريع لتوسيع مطار تشيدي جاغان الدولي، وتحسين البنية التحتية الكهربائية. ولعبت الشركات الصينية أيضًا دورًا مهمًا في القطاعات الاستخراجية في البلاد، بما في ذلك شركة بوساي في البوكسيت والمغنيسيوم، وشركة باي شان لين في الأخشاب. إن عودة الحزب الشعبي التقدمي إلى السلطة في عام ٢٠٢٠، الذي كان زعيمه بهارات جاغديو رائدا في العديد من الصفقات الصينية المبكرة، والمكاسب غير المتوقعة من عائدات النفط مع زيادة شركة إكسون للإنتاج، ستؤدي إلى توسيع الفرص أمام المشاريع الصينية بشكل كبير، **وفي سورينام**، تشمل الاستثمارات الصينية مشاريع البناء التي تنفذها شركة داليان الصينية، وملكية شركة تشاينا جرينهارت لجزء كبير من غابات البلاد، ومشروع زيت النخيل في مارويجني، سورينام لديها أيضا واحدة من أكبر المجموعات السكانية العرقية الصينية في المنطقة، والتي تضخمت مع وصول شركات البناء الصينية منذ إدارة جول فيجدينبوش (١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠)، **وفي كوبا**، شاركت احدى الشركات الصينية في توسيع ميناء سانتياغو، بتمويل من قرض صيني بقيمة ١٢٠ مليون دولار، وتعمل شركات الأدوية والطاقة الصينية في ميناء ماريل، وقد ساعدت شركة النفط الصينية "جريت وول" شركة النفط الحكومية الكوبية "كوبيت" في التنقيب عن المياه الضحلة ، وفي عام ٢٠١٩، تبرعت الصين بقطارات لكوبا، وأعلنت شركة هواوي عن خطط لإنشاء مركز للذكاء الاصطناعي في الجزيرة، كما وأصبحت منطقة البحر الكاريبي أيضًا محورًا للمشاريع التكنولوجية للشركات الصينية، فقد حققت شركتا هواوي وZTE تقدمًا كبيرًا في التنافس مع الشركات البريطانية المهيمنة سابقًا في المنطقة، مثل شركة Cable and Wireless،توفر شركة هواوي، على سبيل المثال، كابل ألياف ضوئية يربط بين ترينيداد وتوباغو وجويانا وسورينام، بالإضافة إلى كابل من جورج تاون في جويانا إلى الحدود البرازيلية في ليثيم. كما قامت ببناء كابل يربط كوبا وجامايكا بشبكة اتصالاتها في فنزويلا. وتعد شركة هواوي وغيرها من الشركات الصينية أيضًا في قلب مبادرات "المدن الذكية" المتعددة لدمج كاميرات المراقبة مع برامج التعرف على الوجه وقواعد البيانات والخدمات الإلكترونية، بما في ذلك في جويانا وسورينام. أعلنت ترينيداد وتوباغو أنها ستستخدم شركة هواوي لبناء نظام اتصالات G٥.[١١]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري ، فتمثل التجارة الأولوية الاقتصادية القصوى للصين في المنطقة، وفقًا لورقة السياسة الصادرة عن بكين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٨ بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد ازدهرت تجارة الصين مع منطقة البحر الكاريبي حتى خلال الأزمة المالية العالمية، عندما تضررت العلاقات التجارية للمنطقة مع بقية العالم، وزادت صادرات المنطقة إلى الصين بنسبة ٥ % في عام ٢٠٠٩، في حين انخفضت الصادرات إلى الولايات المتحدة وأوروبا بأكثر من ٢٥% لديها فائض تجاري مع منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ٢٠١٣، بلغ إجمالي صادرات الصين إلى منطقة البحر الكاريبي ٤.٢١ مليار دولار أي أكثر من ضعف وارداتها من المنطقة في ذلك العام وكانت صادرات الصين الرئيسية إلى المنطقة هي السفن وغيرها من الهياكل العائمة، والمعدات الإلكترونية، والآلات، ومنتجات الحديد والصلب، وتتمثل واردات الصين الرئيسية في المركبات غير العضوية، والحديد، والصلب، والمعادن الأخرى، والوقود المعدني، والمنتجات الخشبية) [١٢] ، فيما توسعت التجارة الكاريبية الى ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٩، وهي زيادة سريعة، وإن كانت أقل من التوسع البالغ ٢٠ ضعفًا تقريبًا في إجمالي التجارة الصينية مع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من ١٧ مليار دولار إلى ٣١٤ مليار دولار خلال نفس الفترة. تتمتع الصين بفائض تجاري كبير مع منطقة البحر الكاريبي، حيث تصدر بضائع بقيمة ٦.١ مليار دولار إلى المنطقة وتستورد منها ١.٩ مليار دولار فقط في عام ٢٠١٩[١٣]، ينظر الى جدول (١) وشكل (١) حجم الصادرات والواردات بين الصين والبعض من دول البحر الكاريبي خلال العام ٢٠٢٢ .

جدول (١) حجم التجارة الدولية للبضائع للصين مع منطقة البحر الكاريبي في العام ٢٠٢٢

١٠٠٠٠ دولار امريكي			
الدولة	**المجموع**	**الصادرات**	**الواردات**
انتيغوا وباربودا	١٠٤٦٩	١٠٣٦٤	١٠٥
اروبا	٦٢٩٩	٦٢٧٨	٢١
الباهاما	٤٠٢٣٢	٣٩٣٤٩	٨٨٢
باربادوس	١٨٦٤٣	١٥٩٨٨	٢٦٥٥
بليز	٣٢٣١٢	٣٢٢١٤	٧١
دومينيكا	٣٤٧٧	٣٤٣٤	٤٣
كوبا	٨٦٤٥٧	٤١٢٩٣	٤٥١٦٤
الدومينيكان	٤٧٨١٦١	٤٢٥٣٣٥	٥٢٨٢٦
غرينادا	٢٢٢٤	٢٢٢٢	٢
غوادلوب	٦٧٩١	٦٧٩٠	١
هاييتي	٦٣٠٩١	٦٢٨٣٣	٢٥٨
جامايكا	١٠٢٦٥٣	١٠١١٨٢	١٤٧١
مارتينيك	٤٧٧٤	٤٧٦٠	١٤
مونتسرات	٣٨	٣٧	١
بورتوريكو	٢٢٨٠٤٥	٩٦٨٢٢	١٣١٢٢٣

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN–2536–0027

سانت لوسيا	٣٥٩١	٣٥٦٨	٥
سانت كيتس ونيفيس	٢١٩٩	٢١١٨	٠
ترينداد اند توباغو	١٣٠١٧٧	٥٣٩٩٩	٧٦١٧٨
جزر توركس وكايكوس	١٠٠٥	٩٩٦	٩
الجزر العذراء	١٠٨٣٠	١٠٨٢٤	٦

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على
China Statistical yearbook, https://www.stats.gov.cn/sj/ndsj/٢٠٢٣/indexeh.htm
شكل (١) حجم التجارة الدولية للبضائع للصين مع منطقة البحر الكاريبي في العام ٢٠٢٢

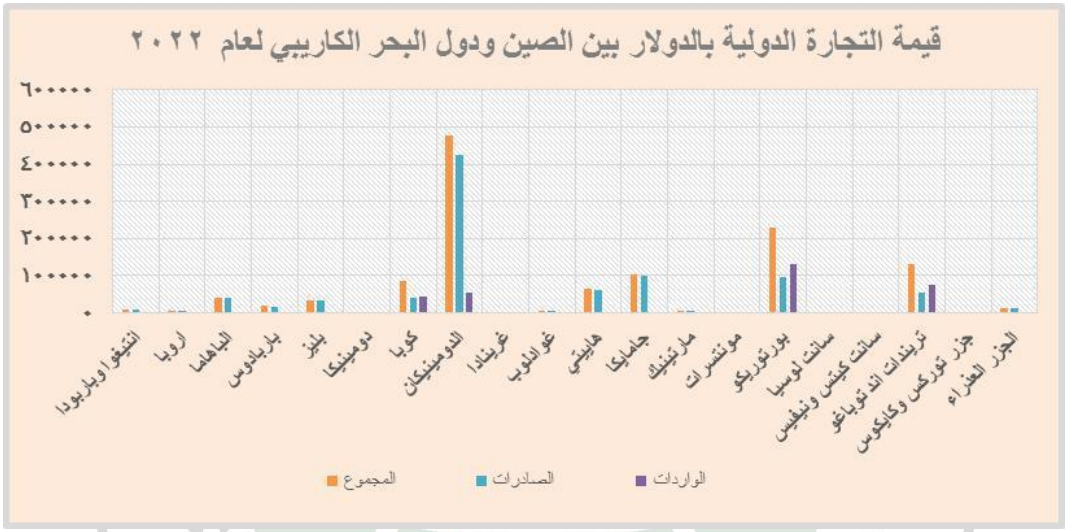

المصدر من عمل الباحثة اعتمادا على جدول ١

ويلاحظ من خلال الجدول والشكل ان اعلى مجموع لحجم التجارة الدولية ان اعلى نسبة كانت لجمهورية الدومينيكان وبورتريكو وتأتي ترينيداد وتوباغو وكوبا تباعاً.

وحتى تجذب منطقة البحر الكاريبي المزيد من الاستثمارات الصينية، يتعين على حكومات منطقة الكاريبي أن تثبت نفسها كشركاء جاذبين للاستثمارات، ويتطلب القيام بذلك حضوراً دبلوماسياً متزايداً في الصين ومكانة مهمة في المراكز التجارية الكبرى، ويتعين على دول الكاريبي أيضاً أن تعمل على توسيع نطاق أنشطتها الاقتصادية والتجارية، ويجب على الحكومات أيضًا إدارة مستويات الدين العام المرتفعة التي تبلغ أكثر من ٨٠% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات - والإشراف على عمليات استخراج الموارد الطبيعية والبناء الجارية بطريقة تجتذب الاستثمار الأجنبي، وتفيد التنمية المحلية، وتشجع التحالفات التجارية الاستراتيجية والمشاريع المشتركة.[١٤]

باختصار، إن لدى الصين هدف واضح يتمثل في متابعة "سياسة الخروج" بشكل عام وفي رفع مكانتها الاقتصادية في منطقة الكاريبي من خلال تأمين الوصول إلى الأسواق والسلع الخام، وإجراء استثمارات مربحة، وتوليد فرص العمل والمشتريات لمواطنيها ويبدو أن الصين كانت فعالة إلى حد ما في تحقيق معظم أهدافها المعلنة.[١٥]

خامساً: المشاركة العسكرية الصينية مع منطقة البحر الكاريبي.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

لقد اولت الصين اهتماماً كبيراً بالمشاركة الأمنية الإقليمية مقارنة مع عدد سكان منطقة البحر الكاريبي، وقد أدى هذا إلى إثارة القلق بين صناع السياسات والمسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة. ويصرح قائد القيادة الجنوبية الأمريكية، الجنرال لورا ريتشاردسون، بأن "الصين تتواجد اقتصاديًا وتجهز جيران الولايات المتحدة في نصف الكرة الأرضية عسكريًا"، وقد تم تسليط الضوء على المشاركة الأمنية للصين مع منطقة البحر الكاريبي في كتابها الأبيض للسياسة لعام ٢٠٠٨، والكتاب الأبيض لاستراتيجية الدفاع لعام ٢٠١٥، والكتاب الأبيض لاستراتيجية الدفاع لعام ٢٠١٩، وذكر كتابها الأبيض للسياسة لعام ٢٠١٦ أن الصين "ستقوم بنشاط بالتبادلات العسكرية والتعاون مع دول منطقة البحر الكاريبي ... وأصبح تبادل المعدات العسكرية والتدريب العسكري أمرًا شائعًا بعد توقيع اتفاقية المساعدات العسكرية، تلقت ترينيداد وتوباغو سفينة دورية بحرية، و١.١ مليون دولار من الإمدادات و٢٠٠ دراجة نارية للشرطة في عام ٢٠١٩، وبالمثل، قدمت الصين لغويانا طائرتين صينيتين من طراز هاربين واي-١٢ وسيارات شرطة ومعدات بناء عسكرية بقيمة ١.٢ مليار دولار في عام ٢٠١٧. وقد احتفظت الصين بقوات بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في هايتي، لكن لم يتم إنشاء قاعدة عسكرية صينية رسمية في منطقة البحر الكاريبي بعد، تعد كوبا حاليًا مركز الوجود العسكري الصيني وزيارات الموانئ والتدريبات المشتركة في منطقة البحر الكاريبي، وفي عام ٢٠١٨، أشار وزير الدفاع الصيني السابق وي فنغ هي إلى نية الصين تكثيف التعاون الدفاعي مع كوبا عبر جبهات متعددة، وتتفاوض كوبا حاليًا على إنشاء منشأة تدريب مشتركة، مما يوسع نطاق الوجود العسكري الصيني المحتمل في الفناء الخلفي لأمريكا في المستقبل، وفقًا لمصادر البيت الأبيض، كانت عمليات المراقبة الصينية موجودة بالفعل في كوبا منذ عام ٢٠١٩، تعد بربادوس وقد استلمت معدات عسكرية بقيمة ٦ ملايين دولار من الصين بعد أن تعرضت علاقاتها مع الولايات المتحدة للتوتر في أعقاب سحب إدارة بوش للمساعدات العسكرية ، وعلاوة على ذلك، يشارك أفراد الجيش الكاريبي في دورات تدريبية وتعليمية عسكرية أجراها جيش التحرير الشعبي في الجامعة الوطنية الصينية في تشانغبينج، ومع تزايد التعاون العسكري، تضع الصين حجر الأساس لاستخدام البنية التحتية أو الموانئ أو المطارات في منطقة البحر الكاريبي في المستقبل، ويمكن للصين في الوقت نفسه مراقبة الأنشطة الأمريكية[١٦]. ،وبعيداً عن المشاريع العسكرية، فإن وجود الصين ونفوذها في منطقة البحر الكاريبي يتوسع بطرق أخرى، فعلى الرغم من قلة عدد سكان منطقة البحر الكاريبي نسبياً، فان الصين قد انشات فيها عشرة من معاهد كونفوشيوس الصينية البالغ عددها ٤٥ معاهداً في أمريكا اللاتينية، وتستضيف الصين بانتظام رجال الأعمال والزعماء السياسيين في منطقة البحر الكاريبي من أجل التبادلات الشعبية، وكثفت الجهود لتعزيز العلاقات مع الجالية الصينية في منطقة البحر الكاريبي .[١٧]

سادسا: التحديات المحتملة لدول الكاريبي والصين:

من ابرز التحديات التي واجهتها الصين وشركاتها في دول الكاريبي هو تعرضها لانتقادات في العديد من الدول بسبب عدم توظيف العمالة المحلية، واستخدام كميات ضئيلة فقط من المواد من مصادر محلية في العمليات الجاهزة (على سبيل المثال، بناء الطرق والموانئ والملاعب والفنادق، المستشفيات والسدود) أو الفشل في احترام عقود الإعفاء الضريبي من خلال دمج أنشطة القيمة المضافة في الأعمال الاستخراجية، ونتيجة لذلك، قد ينخفض الأثر التنموي خاصة في حالة ارتفاع معدل البطالة المحلية وهجرة الكفاءات المحلية المؤهلة أو غير المستغلة، والحجة المستخدمة للدفاع عن المحتوى المحلي المنخفض هي أن الشركات المحلية في منطقة البحر الكاريبي لديها عموماً قدرة منخفضة على تسليم المشاريع المعقدة والواسعة النطاق في الوقت المحدد، وبما أن الصين تتمتع بقدرة كبيرة في صناعات الصلب والأسمنت

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السادس الثلاثون – آب ٢٠٢٤– صفر ١٤٤٦
ISSN-2536-0027

والعمالة الفائضة، فإن هذه الصفقات تبدو وكأنها تخدم المصالح الصينية، وبالتالي، هناك مقايضة بين الإنجاز السريع مع الحد الأدنى من المدخلات المحلية في المشروع، **والتحدي الثاني** هو موضوع البيئة، نظرا لأن غالبية الاستثمارات الصينية تقع في قطاعات حساسة بيئيا مثل الطاقة والتعدين وبناء السدود والطرق في البلدان النامية، فإن هذا قد يشكل سببا للقلق ويشكل مبررا لبذل جهود إضافية لتحسين تنفيذ تلك المشاريع بما لا يؤدي الى الاضرار في البيئة، ويرى احد الباحثين أن المعايير البيئية في البلد الأصلي تؤثر على سلوك الشركات متعددة الجنسيات في الخارج، وأن الصين لا تلتزم في اللوائح البيئية المحلية، ومع ذلك، في عام ٢٠١٣، قامت حكومة الصين، في محاولة لتحسين المعايير، أصدرت مبادئ توجيهية بيئية جديدة للشركات الصينية العاملة في الخارج، ودعوتها إلى الالتزام باللوائح المحلية، وتطوير أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر والتخفيف من آثارها مع آليات إعداد التقارير[١٨] **والتحدي الثالث** هو موضوع الشفافية والمساءلة والاستيلاء الكامل على الفوائد أهدافاً شاملة في العلاقات الثنائية، وعندما تفتقد هذه العناصر، قد يكون توزيع المنافع بشكل عادل امر لا يمكن تحقيقه، عندما يكون الشركاء الأجانب عرضة لعدم الشفافية وقد يؤدي ذلك إلى تعزيز الفساد ولاسيما في الدول التي تكون أنظمتها الرقابية ضعيفة، وعدم كفاية إنفاذ قوانين مكافحة الفساد، وضعف الصحافة التي يمكن أن تكون بمثابة رادع، ووفقًا لمنظمة الشفافية الدولية، تميل الشركات الصينية إلى نشر القليل عن العمليات التي تتم بين دولة وأخرى (الإيرادات، والضرائب المدفوعة، والنفقات الرأسمالية)، وتكشف القليل عن العقود التنظيمية والتعاقدية الموقعة، (مثل ممتلكات الشركات، وعضوية مجالس الإدارة والأسعار الفعلية للسلع والخدمات المقدمة) [١٩].

سابعاً: التنافس الأمريكي الصيني في منطقة البحر الكاريبي:

لقد كان رد الولايات المتحدة على المنافسة الصينية المتزايدة في السنوات الأخيرة، حيث كان هناك نقاش واسع النطاق حول الهيمنة الجديدة والخيارات المتاحة للسيناريوهات الثنائية و/أو المتعددة الأطراف في داخل أروقة السياسة الامريكية، ومع ذلك، كان هناك تحليل حول تحولات السياسة الداخلية في الولايات المتحدة تجاه الصين والتوازن التاريخي بين الدولتين في القطاعان العام والخاص، الأول كان أكثر انتقادًا للصين في القرن الحادي والعشرين والثاني أكثر اهتمامًا بممارسة الأعمال التجارية من التجارة إلى الاستثمارات مع الصين[٢٠] إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحر الكاريبي بالنسبة للولايات المتحدة واضحة، فمن الناحية الجغرافية ، يشترك موقعها الجغرافي كبوابة بحرية إلى جنوب شرق الولايات المتحدة وبالنسبة للصين، تشكل منطقة البحر الكاريبي أيضاً أهمية بالغة؛ يوفر موقعها الوصول التجاري إلى ساحل المحيط الأطلسي لكل من الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية لحركة السفن الصينية التي تعبر قناة بنما، ومنطقة البحر الكاريبي هي أيضًا موطن لأربع من الحكومات التسع في أمريكا اللاتينية التي تعترف دبلوماسيًا بتايوان، والتي احتفظت بعلاقاتها مع تايبيه على الرغم من جهود الصين لعزل منافستها.

توفر منطقة البحر الكاريبي ساحة ملائمة للحكم السياسي الصيني في حين تسعى بكين إلى إدارة حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة كما يرى بعض الباحثين الامريكيين، ومع استمرار الولايات المتحدة في دعمها القوي لتايوان وسعيها إلى احتواء توسع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وأماكن أخرى، استخدمت الصين منطقة البحر الكاريبي لخلق أصدقاء وحلفاء جدد - في الفناء الخلفي للولايات المتحدة، ظلت الصين ثابتة في دعمها لكوبا؛ ودولا أخرى، وفي ظل غياب أي ماضي استعماري في منطقة الكاريبي أو أي تطلعات سابقة للقوى العظمى في المنطقة، اقترنت صورة الصين على اعتبارها الشريك الجيد الذي يقدم نموذج تنمية بديلاً لذلك الذي تروج له الولايات المتحدة والغرب، وجزء من الرواية التي يروج لها الحزب الشيوعي الصيني في منطقة الكاريبي هو أن الصين، تحت قيادتها البرجماتية، حافظت على

ISSN–2536–0027

الاستقرار السياسي، في حين انتشلت الملايين من براثن الفقر في فترة زمنية قصيرة نسبياً، ومن ثم، يُصوِّر نموذج الصين الأكثر نجاحاً على أنه أفضل من الطبيعة الفوضوية المفترضة للسياسة الديمقراطية في الولايات المتحدة، وكما اثبتت الصين حسن نواياها خلال جائحة كورونا عندما وفرت المعدات الطبية أثناء الجائحة بينما رأى البعض في المنطقة أن الولايات المتحدة كانت بطيئة للغاية في الاستجابة لطلبات المساعدة من منطقة البحر الكاريبي أثناء الجائحة [٢١].

الخلاصة:

تعد منطقة البحر الكاريبي ساحة جديدة للتنافس الأمريكي الصيني في العالم ، بعيدا عن الساحات التقليدية في المحيط الهادي والاطلسي والهندي ، نظرا لكون هذه المنطقة تمثل الفناء الخلفي للولايات المتحدة التي بدأ تركيزها ينصب على مناطق أخرى اكثر حيوية كما تراها من هذه المنطقة ، وكعادتها بدأت الصين تدخل هذه المنطقة من باب المشاريع الاقتصادية التي تفتقر اليها هذه الدول الصغيرة ، وكذلك المساعدات الإنسانية والقوة الناعمة المتمثلة بالثقافة الصينية من خلال المعاهد الكونفوشيوسية وكذلك من خلال الشركات الصينية والقروض الميسرة لتلك الدول لمساعدتها على القيام بمشاريع إنمائية ، إضافة الى المساعدات العسكرية للبعض من دول هذه المنطقة ، وهو ما بدأت تنظر اليه الولايات المتحدة على انه منطقة تنافس جديدة وعليها ان تعزز من امكانياتها في تلك الدول .

قائمة المصادر والهوامش

(١) Zita Tezer, Defining the Caribbean Area and Identity, Acta Hispanica, University of Szeged, Hungary, ٢٠٢٢,p. ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) Sherry Heileman, Thematic Report For The Insular CaribbeanI Sub-Region, A discussion paper for the CLME Synthesis Workshop, Barbados, ٢٠٠٧, p.٥.

(٣)Julia Jhinkoo, Highlighting The China-Caribbean Relation, Caribbean Centre for Money and Finance, vol.٦, no.٩, The University of the West Indies, Trinidad and Tobago, ٢٠١٣, p.١.

(٤)Annita Montoute, Caribbean-China Economic Relations: what are the Implications?, aribbean Journal of International Relations & Diplomacy Vol. ١, No. ١, ٢٠١٣, p.١١٢.

(٥) **Caitlin Campbell and** Zoe Valette, China's Expanding and Evolving Engagement with the Caribbean, May ١٦, ٢٠١٤, p. ٦ -٧.

(٦)Richard L. Bernal, China's Rising Investment Profile in the Caribbean , Inter-American Doalogue Economics Brief, Washington, ٢٠١٣ ,

(٧)Ruben Gonzalez-Vicente & Annita Montoute, A Caribbean perspective on China–Caribbean relations: global IR, dependency and the postcolonial condition, Third World Quarterly, VOL. ٤٢, NO. ٢, ٢٠٢١, p.٢٢٥ -٢٢٦.

(٨) Ruben Gonzalez-Vicente & Annita Montoute,op.cit , p.٢٢٨.

(٩) **Caitlin Campbell and** Zoe Valette, China's Expanding and Evolving Engagement with the Caribbean, May ١٦, ٢٠١٤, p.٢-٣.

(١٠) R. Evan Ellis١, China's Advance in the Caribbean, Wilson center , ٢٠٢٠ ,p.١-٢.

(١١) R. Evan Ellis١, op.cit, p.٤-٥.

(١٢) **Caitlin Campbell and** Zoe Valette, op.cit,p.٣.

(١٣) R. Evan Ellis , op.cit,p.٥.

(١٤)Richard L.Bernal, op.cit, p. ٦.

ISSN–2536–0027

(١٥) Mark D. Wenner Dillon Clarke, Chinese rise in the Caribbean: what does it mean for Caribbean stakeholders?, Inter-American Development Bank. Country Department Caribbean Group , ٢٠١٦ , p.١٩.

(١٦)Abon Gooptu, China in the Caribbean: Presence Matters, Indian Council of World Affairs, New Delh, https://www.icwa.in/show_content.php?lang=١&level=١&ls_id=١١٥٢٥&lid=٧٠٦٣

(١٧)R. Evan Ellis, op.cit, p.٦.

(١٨)Mark D. Wenner Dillon Clarke, Chinese rise in the Caribbean: what does it mean for Caribbean stakeholders?, Inter-American Development Bank. Country Department Caribbean Group , ٢٠١٦ , p.١٢-١٣.

(١٩) ibid, p.١٤-١٥.

(٢٠)Enrique Dussel Peters, China's Recent Engagement in Latin America and The Caribbian: Current Conditions and Challanges , prepared for The Carter Center Latin America and Caribbean Program and China Program, ٢٠١٩ , p.

(٢١) Scott MacDonald, The Caribbean and U.S.-China Strategic Competition: Next Phase of the New Cold War?, China Brief, Volume ٢٢ , Issue ٢٤, Jamestown foundation, Washington, ٢٠٢٢, p.١٧-١٨.